

## محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة قرية دمشق للشحن المنعقد في ٢٠١٣/٠٨/١٣

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة قرية دمشق للشحن ش.م.م إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية التي تقرر انعقادها في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٣/٠٨/١٣ في فندق الفورسيزنز بدمشق، وذلك للبحث في جدول الأعمال المعد لهذا الاجتماع . وبناء على الكتاب الموجه إلى المؤسسة العامة للطيران المدني رقم ١٨/ر م/١١٣/١٢ تاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ . وعلى الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٢٠/ر م/١١٣/١٢ تاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ .

وعلى الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم ١٩/ر م/١١٣/١٢ تاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ .

والمتضمنة إبلاغهم الدعوة المذكورة ودعوتهم لتكليف ممثلين عنهم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية.

وبعد نشر الدعوة والميزانية الختامية مرتين ليومين في كل من الصحف التالية:

- ٢٠١٣/٠٨/٠١ ( العدد ١٧٠٥ من صحيفة الوطن والعدد ١١٧٧٨ من صحيفة تشرين )
- ٢٠١٣/٠٨/٠٤ ( العدد ١٧٠٦ من صحيفة الوطن والعدد ١١٧٨٠ من صحيفة تشرين )

فقد حضر هذا الاجتماع ممثلاً المؤسسة العامة للطيران المدني السيد محمد ديب والمهندسة سناء يونس عضواً لمجلس الإدارة.

وحضر أيضاً هذا الاجتماع ممثل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السيد احمد سلعس بموجب كتاب التكليف رقم ١١٧٦ ١/١٢ تاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٣ .

كما حضر هذا الاجتماع ممثلاً هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الأنسة هبة النابلسي والسيد محمد المقداد بموجب كتاب التكليف رقم ٧٥٢/ص تاريخ ٢٠١٣/٠٨/٠٦ .

وقد حضر إلى مكان الاجتماع في الموعد المذكور عدد من المساهمين يحملون ما مجموعه /١٢٥٧٧٥/ سهماً أصالةً ووكالةً والذي يعادل نسبة ٩٠,٣٥ % من كامل أسهم الشركة، أي ما يتجاوز الحد الأدنى لاكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسة الأولى للهيئة العامة العادية المنصوص عليها في المادة ١-١٦٦ من قانون الشركات البالغ أكثر من نصف مجمل عدد الأسهم .

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها ونشر الميزانية وحضور مساهمين بما يتجاوز النصاب القانوني الذي يوجبه قانون الشركات وتمثيل المؤسسة العامة للطيران المدني ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية بمندوبين عنهم . فإن هذا الاجتماع اكتسب الصفة القانونية لانعقاده .

وفي ضوء ذلك افتتحت الهيئة العامة أعمالها برئاسة السيد عبد الغني العطار رئيس مجلس الإدارة استناداً إلى المادة ١٨١ من قانون الشركات الذي قام بتسمية السيدين عمر العجمي وعبد الهادي النوري مراقباً تصويتاً، والسيد سامر شقره مدوناً لوقائع الجلسة استناداً إلى المادة ١-١٨٢ من قانون الشركات .

ومن ثم تم البدء بتناول مواضع جدول الأعمال كما يلي :

## ١. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠١٢ وخطة عمل السنة التالية.

جرى استعراض تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الهيئة العامة للشركة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٢ والذي تضمن عرضاً عن تأسيس شركة قرية دمشق للشحن التي هي شركة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ضمن حرم مطار دمشق الدولي مشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ تهدف إلى تبسيط إجراءات تخليص البضائع للمستودرين والمصدرين.

وقد صدر قرار الترخيص لتأسيس الشركة في ٢٠٠١/٤/٧. كما رخص السيد وزير المالية في ٢٠٠٣/٨/٢٨ بإحداث مستودع حقيقي جمركي ضمن القرية. وأكد التقرير على ضرورة إحداث أمانة جمركية (فئة أولى) مستقلة في قرية دمشق للشحن لكي تعمل الشركة وفق الأسس التي أنشئت من أجلها، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بالرغم من الجهود التي بذلها مجلس الإدارة والمراسلات المتعددة مع الجهات الرسمية بهذا الخصوص.

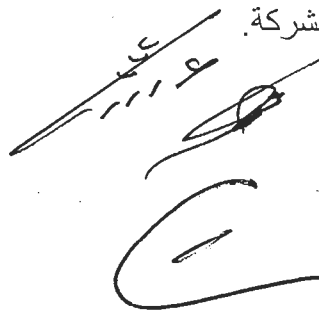



وشرح التقرير أنشطة العمل لعام ٢٠١٢ حيث استمرت الشركة بتخزين بضائع واستثمار مستودعات كما يلي:

- تخزين بضائع عائدة لشركات مختلفة على مساحة ٣٥٠ متر مربع خلال عام ٢٠١٢ في مستودعات مفصولة.
- تخزين بضائع في مستودعات الصادر والوارد على مساحة ٤٥٠٠ متر مربع من قبل منظمات إغاثية.
- استثمار سيارة براد من قبل مستودع أدوية طبية حتى نهاية عام ٢٠١٢.

كما استعرض التقرير النتائج المالية أي الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن الفترة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ والتي بينت أن النفقات العامة بلغت /٥,٥٧٢,٤١٩/ ل.س مقابل /٨,٦٥٧,٢١٥/ في العام ٢٠١١، بينما بلغت الإيرادات العامة /٨,٢٥٢,٢٠٧/ ل.س مقابل /٨,٦٥٧,٢١٥/ في العام ٢٠١١. وذلك تكون أرباح الدورة قد بلغت /٢,٦٧٩,٧٨٨/ ل.س مقابل /٣,٣٦٥,٦٤٧/ في العام ٢٠١١. أما الأرباح القابلة للتوزيع فتبلغ /١,٧٢٧,٥٠٠/ ليرة سورية وذلك بعد اقتطاع الاحتياطي الإجباري واحتياطي ضريبة الدخل.

أما خطة عمل عام ٢٠١٢ و مع عدم تمكن الشركة حتى الآن من البدء بالعمل بالشكل الذي أنشئت من أجله بالرغم من الكتب المتعددة الصادرة عن مجلس إدارة شركة قرية دمشق للشحن للجهات الرسمية للمساعدة في إيجاد الحلول المؤدية إلى البدء بعمل الشركة. فإن الشركة ستعمل على ما يلي:

- الاستمرار في عرض مستودعات الشركة لتخزين بضائع فيها بالأسعار الرائجة بهدف تأمين المبالغ الضرورية لإدارة وصيانة منشآت الشركة.
- المحافظة على جاهزية مستودعات ومنشآت الشركة.

وتطرق التقرير إلى موضوع ملحق عقد التأسيس و الذي تضمن أنه في حال انتهاء مدة الشركة و عدم تمديدها ، أو عند حل الشركة تؤول ملكية العقار (أي الأرض بمساحة ٢٠ ألف م٢) الذي ساهمت فيه المديرية العامة للطيران المدني برأسمال الشركة إليها حتما ، ولا يجوز لشركة قرية دمشق للنشحن أن تتصرف بهذه الأرض المقدمة عينا من المديرية العامة للطيران المدني بأي وجه من أوجه التصرف .  
وبين أن هذا الموضوع لا زال في نقاشات وكتب متبادلة مع وزارة الاقتصاد والتجارة لحل الإشكال القانوني الذي سوف ينجم عن ذلك .

## ٢. سماع ومناقشة تقرير مفتش الحسابات عن حساب ميزانية الشركة وعن الحسابات المقدمة من

قبل مجلس الإدارة السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

بين تقرير المدقق الخارجي لحسابات الشركة أنه تم تدقيق الميزانية العمومية للشركة كما هي في ٢٠١٢/١٢/٣١ وبيانات الأرباح الناتجة عنها وذلك بفحص مختلف البيانات الثبوتية والبيانات المالية وفقا للمعايير الدولية وأوضح أن البيانات المذكورة المرفقة بشهادته تظهر الصورة الحقيقية للوضع المالي للشركة كما هو في ٢٠١٢/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وبدون أي تحفظ عليها.

## ٣. مناقشة تقريرى مجلس الإدارة ومفتش الحسابات والميزانية الختامية للعام ٢٠١٢ والمصادقة

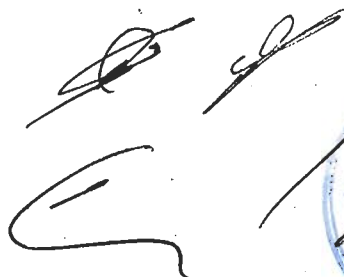
عليهم.

جرت مناقشة تقريرى مجلس الإدارة ومفتش الحسابات واستعراض الميزانية الختامية بجانبها الموجودات والمطالب وكذلك حساب الأرباح والخسائر والتي تشير إلى أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية ٢٠١٢ كانت قد أظهرت ربحا قدره / ١,٧٢٧,٥٠٠ / ليرة سورية.  
صادقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتش الحسابات، وعلى الميزانية الختامية للشركة. ورفعت توصيتها للجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تعمل الشركة وفق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

## ٤. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٢ .

في ضوء المناقشات التي جرت في الهيئة العامة لمجمل التقارير والحسابات والميزانية.  
قررت الهيئة العامة إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم لعام ٢٠١٢ .









٥. تعيين الأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين بناءً على إقتراح مجلس الإدارة.

نظراً لوجود سيولة للشركة لدى المصارف ناتجة عن الأرباح المدورة، وبناءً على توصية مفتش الحسابات بالإبقاء على مؤونة مالية لمواجهة أي ضرائب قد تفرضها الدوائر المالية بسبب المجادلة حول تطبيق إعفاءات القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ على أعمال الشركة. فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع /٧٠/ ليرة سورية للسهم الواحد. ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على توزيع /٧٠/ ل.س أرباح على السهم الواحد.

٦. تعيين تعويضات مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٢ وفقاً للمادة ١٥٦ من قانون الشركات.

اقترح رئيس المجلس أن يتم منح أعضاء مجلس الإدارة التعويض عن أرباح الشركة عن عام ٢٠١٢ وفقاً لأحكام المادة ١/١٥٦ من قانون الشركات والبالغ ٥% من أرباح الشركة. قررت الهيئة العامة الموافقة بالإجماع على هذا المقترح.

٧. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٣ وتحديد بدل أتعابه.

في ضوء النتائج المالية المروضة على الهيئة العامة، فقد أقرت الهيئة العامة إقتراح مجلس الإدارة بالتجديد لمكتب الإيمان ممثلاً بالدكتورة إيمان لاذقاني من جداول المحاسبين القانونيين الصادرة عن وزارة الإقتصاد وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كمدقق حسابات للشركة للعام ٢٠١٣، وفوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب.

٨. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للتعاقد وفقاً للمادة /١٥٢/ من قانون الشركات.

اقترح رئيس الهيئة العامة أن يتم الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة للتعاقد وفق المادة /١٥٢/ من قانون الشركات. وافقت الهيئة العامة على هذا الإقتراح والترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بذلك.

٩. ما يستجد من أمور.









وبعد انتهاء جدول أعمال الهيئة العامة العادية، فقد اختتمت الهيئة العامة اجتماعها في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٣/٠٨/١٣.

مراقبا التصويت

عمر عجمي

عبد الهادي النوري

مدون وقائع الجلسة

سامر شقره

ممثلا المؤسسة العامة للطيران المدني

محمد ديب

مندوب وزارة الاقتصاد والتجارة

سناء يونس

احمد سلعي

رئيس الهيئة العامة

عبد الغني العطار



عبد الغني العطار